Document: EB 2020/129/R.35
Date: 15 April 2020
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

موجز رئيس هيئة المشاورات: الدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

مذكرة إلى السادة أعضاء ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Ronald Hartman
مدير شعبة الانخراط العالمي والشراكات وتعبئة الموارد
رقم الهاتف: 2610 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: r.hartman@ifad.org

Leon Williams
كبير موظفي الشراكات
رقم الهاتف: 2809 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: l.williams@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والعشرون بعد المائة
روما، 20-22 أبريل/نيسان 2020

للعلم

موجز رئيس هيئة المشاورات: الدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

بما يتفق مع القرار 211/د-43 الخاص بإنشاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الحادي الثاني عشر لموارد الصندوق، الذي يطلب إبقاء المجلس التنفيذي على علم بالتقدم المحرز بالمداولات التي تجريها الهيئة، يرد موجز رئيس هيئة المشاورات عن الدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في الملحق بهذه الوثيقة.

Document: IFAD12/1/INF.3/Rev.1
Date: 15 April 2020
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

موجز رئيس هيئة المشاورات: الدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

موجز رئيس هيئة المشاورات: الدورة الأولى لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

1- اجتمع أعضاء هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وإدارة الصندوق وموظفوه، والمراقبون والضيوف في روما، يومي 13 و14 فبراير/شباط 2020 لاستعراض التقدم الذي أحرزه الصندوق عند منتصف مدة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، ومناقشة التوجهات الاستراتيجية للتجديد الثاني عشر للموارد، والاتفاق على خطة عمل الدورات المتبقية لهيئة المشاورات. وضم الضيوف سعادة السيدة Josefa Sacko، مفوضة الاقتصاد الريفي والزراعة بالاتحاد الأفريقي، والدكتور Ibrahim Hassane Mayaki، الرئيس التنفيذي لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتحدث ممثلان عن الشباب - السيدة Mirna Ortiz، من الجمهورية الدومينيكية؛ والسيد Elly Matende من كينيا، عن تحدي إشراك العدد المتنامي من السكان الشباب في أفريقيا، وعن تجاربهما الناجحة مع المشروعات المدعومة من الصندوق. كما شارك في الاجتماع السيد سامر هاشم، ممثل الأمانة العامة لشبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف. وحضر الاجتماع ممثلون من البنك الدولي كمراقبين.

2- وعقب ملاحظات تمهيدية من الرئيس الخارجي لهيئة المشاورات، السيد Kyle Peters، ألقى رئيس الصندوق بيانا افتتاحيا أكد فيه على طموح الصندوق لمضاعفة أثره بحلول عام 2030، وذكّر جميع الأعضاء بأن تجديد الموارد هذا يعتبر حاسما لأنه سوف يحدد ما سيتمكن الصندوق من المساهمة به في أهداف التنمية المستدامة. وتبع ذلك بيانات من متحدثين ضيوف. أولا، أشارت سعادة السيدة Josefa Sacko، متحدثة بالنيابة عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، واللجنة التقنية المتخصصة للاتحاد الأفريقي – لجنة وزراء الزراعة الأفارقة، إلى أن تجديد موارد الصندوق سيكون هاما في دعم تحقيق الهدف 1 والهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. ثم ألقى ممثلا الشباب بيانيهما داعين إلى العمل لضمان تمكن الصندوق من مواصلة دعمه للشباب الريفي.

3- وخلال الدورة، أعلن كل من ممثل بوركينا فاسو ومالي بأنهما سوف يضاعفان مساهمتهما في التجديد الثاني عشر للموارد، بالمقارنة مع التجديد الحادي عشر للموارد، وذلك اعترافا بأهمية التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، ودعما لطموح الصندوق في مضاعفة أثره بحلول عام 2030. وحثا الآخرين على فعل الشيء ذاته. وقد قامت عدة بلدان مقترضة بالفعل بإعلان تعهداتها للتجديد الثاني عشر للموارد خلال دورة مجلس المحافظين. وأشار رئيس هيئة المشاورات إلى أن الدعم القوي المقدم من البلدان المقترضة، بما في ذلك البلدان منخفضة الدخل، لتجديد موارد الصندوق هو دليل قوي على القيمة التي يضعونها في الصندوق، وأن زيادة الدعم من الدول الأعضاء في سائر القوائم سيكون مطلوبا لكي يتمكن الصندوق من إنجاز مهمته وزيادة أثره على الهدف 1 والهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة.

4- وتم اعتماد جدول الأعمال دون أي تعديل.

ألف ـ الصندوق في منتصف مدة التجديد الحادي عشر للموارد

5- بعد تقديم عرض بشأن التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2019 من قبل مكتب التقييم المستقل في الصندوق، وعرض بشأن تقييم الصندوق من قبل شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف 2017-2018 من قبل مندوب الولايات المتحدة (بصفته القائد المؤسسي للتقييم) وممثل تقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، قدمت الإدارة ردها على كل من التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، وتقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، بالاقتران مع استعراض منتصف المدة للتجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وعبّر الأعضاء عن تقديرهم لشمولية ودقة الوثائق، وفرصة مناقشة التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق، وتقييم شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، واستعراض

منتصف المدة معا، واعترافهم بالقيمة المضافة لوجهات النظر المختلفة، وباستخدام استعراض منتصف المدة للبيانات في الوقت الحقيقي لرصد إنجازات الصندوق. كما سلط المندوبون الضوء على الدور الأساسي للتقييمات كأدوات للمساءلة، وفي توجيه تحول الصندوق. وأشاروا أيضا إلى التحديات التي يمثلها كل من إجراء استعراض منتصف المدة في وقت مبكر جدا في دورة تجديد الموارد، وملاءمة التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق بالنظر إلى اعتماده على بيانات من مشروعات قديمة مغلقة، ولا سيما في وقت يتصف بالتغيير السريع بالنسبة للصندوق.

6- واتفق المندوبون بشكل عام على أن الصندوق يسير في المسار الصحيح للإيفاء بالتزامات التجديد الحادي عشر للموارد، وتحسين أداء المشروعات مع مرور الزمن. وهو يحقق أثرا كبيرا من خلال عملياته؛ و يوجه موارده بشكل أفضل نحو البلدان الأشد احتياجا إليها، مع إدراكه في نفس الوقت للحاجة إلى جهود إضافية لتكييف نهجه في السياقات القطرية المحددة. كما أشار المندوبون إلى التقدم المحرز بشأن قضايا التعميم المتعلقة بالبيئة وتغير المناخ، والتمايز بين الجنسين، والتغذية، والشباب في عمليات الصندوق، وزيادة مستوى التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأشار عدة مندوبين أيضا إلى أنه يمكن تعزيز هذه الجهود، ولا سيما من خلال زيادة قدرة الصندوق، وخصوصا في المكاتب الإقليمية. وأخيرا، أشاروا إلى الجهود الجارية لتعزيز الرصد والتقييم، وبناء قدرات موظفي المشروعات والشركاء في هذا الصدد.

7- ورحب المندوبون بتعزيز الهيكلية المالية للصندوق، بما في ذلك إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون في الآونة الأخيرة، وإنشاء إطار كفاية رأس المال، الأمر الذي يساعد على تحسين الصورة المؤسسية للصندوق كمؤسسة مالية دولية. كما اتفقوا على أن هذه الإصلاحات متوائمة مع طموحه برفع مستوى الدعم للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بصورة مستدامة ماليا. وفيما يتعلق بالفجوة بين المستوى المستهدف والمستوى الفعلي لمساهمات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، أوضحت الإدارة خططها للتعويض عن أي نقص في المساهمات، بما في ذلك من خلال زيادة طفيفة في الاقتراض، وأن المستوى المستهدف لبرنامج القروض والمنح البالغة قيمته 3.5 مليار دولار أمريكي سيتم الإبقاء عليه.

8- وعبر المندوبون عن تقديرهم للتقدم الكبير الذي أحرز في عدد من مؤشرات أداء الحافظة، بما في ذلك التمويل المشترك، والصرف، بالإضافة إلى التحسينات التي تمت بالفعل فيما يتعلق ببعض نتائج التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق لعام 2019، وعن رضاهم عن أولويات العمل خلال عامي 2020 و2021. وأشار المندوبون إلى التحديات المتبقية التي وافقت الإدارة على أنها تحتاج لمواصلة الجهود:

(1) لقد تم الاعتراف **باللامركزية** كعملية طويلة يمكن أن تساعد على تعزيز المجالات الرئيسية لعمل الصندوق، بما في ذلك الانخراط السياساتي، وتحسين جودة المشروعات من خلال الإشراف المستمر ودعم التنفيذ. ولكن للقيام بذلك، يتعين على الإدارة ضمان توفير الوضوح في الأدوار والمسؤوليات، بما في ذلك التفويض السليم بالسلطة، وأن المكاتب القطرية للصندوق مزودة بما يكفي من الموظفين، ومتابعة تعزيز قدرات ومهارات موارده البشرية، وخصوصا في الميدان، وإنشاء آليات ائتمانية ووقائية قوية. وبشكل أعم، تم تسليط الضوء على القدرات المؤسسية للصندوق من حيث قوة العمل والمهارات المتوفرة كجانب هام يحتاج لجهود متواصلة (مع الإشارة إلى أنه ستتم مناقشة خطط تعزيز القدرات في دورة أبريل/نيسان للمجلس التنفيذي).

(2) ينبغي التركيز بقوة على **الاستدامة والكفاءة** إذا كان للصندوق أن يحقق ويحافظ على أثره التحولي، ويعزز القيمة مقابل المال المنفق. وأشار المندوبون إلى أن هذه الجوانب من أداء المشروعات حاسمة بالنسبة لتحقيق الصندوق لأثر دائم من عمله. واقترحوا أن تضع الإدارة خطة عمل لضمان التركيز على هذه الأولويات. كما تمت الإشارة أيضا إلى أهمية توسيع النطاق.

(3) يجب أن يبقى الصندوق طموحا بشأن **مواضيع التعميم**، والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بالإضافة إلى مواضيع أخرى مثل الاستدامة البيئية، والشعوب الأصلية، وضمان أن يترجم الأداء الجيد بشأن أهداف الجودة عند الإدراج إلى أداء جيد خلال التنفيذ. وأشار المندوبون إلى أنهم كانوا سيقدرون تحليلا أكثر تعمقا لتعميم تلك الأنشطة، وقدرة الصندوق في الميدان بالنسبة لتلك المواضيع، والطموح الأكبر في المضي قدما في هذا الصدد. وتمت الإشارة إلى أنه يجري حاليا تنقيح إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي لكي تشمل اهتماما أكبر بالعنف المستند إلى نوع الجنس، ومعايير العمل، والاستغلال والاعتداء الجنسيين.

(4) ورحب المندوبون بشكل عام بالتركيز الجاري على عمليات أقل وأكبر مصممة خصيصا، مع التأكيد في نفس الوقت على أهمية تركيز الصندوق على الوصول إلى "الميل الأخير"، ودعم السكان الفقراء والضعفاء في المناطق الريفية النائية. وأشار المندوبون إلى الحاجة لضمان أن زيادة حجم مشروعات الصندوق لا تؤثر على جهود تحسين **الاستهداف** في الصندوق، والمحافظة على تركيزه على السكان الأشد فقرا وضعفا.

(5) وفي حين اعترف المندوبون بالتحسينات المدهشة في مستويات التمويل المشترك، إلا أنهم شجعوا الإدارة على مواصلة تعزيز **الشراكات** على المستوى القطري والعالمي، بما في ذلك مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى، والوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى لتحسين التنسيق على مستوى المنظومة.

باء - التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق: التوجهات الاستراتيجية

9- عرضت الإدارة العناصر الرئيسية للتوجهات الاستراتيجية لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وقدمت مبررات الاستثمار، مشيرة إلى أن الأخيرة تستند إلى ورقة التوجهات الاستراتيجية، وسوف تستخدم كأداة اتصال تتطور مع تقدم المشاورات.

10- وعبر المندوبون عن تقديرهم للورقة والعرض، وأكدوا دعمهم القوي للصندوق ومهمته، وأبدوا دعمهم لعملية تجديد موارد تضمن قاعدة موارد صلبة للصندوق. وأقر المندوبون بأن التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق يأتي في لحظة حرجة تبعد مجرد 10 سنوات عن إنجاز طموحات أهداف التنمية المستدامة، وأقروا بإمكانية مضاعفة الصندوق لأثره بحلول عام 2030. كما أقروا بأهمية عملية تجديد موارد قوية لضمان الاستدامة المالية للصندوق؛ لضمان قدرة الصندوق على تقديم مستويات كبيرة من الدعم إلى البلدان النامية، ولا سيما أشد البلدان فقرا؛ ووضع الصندوق على المسار الصحيح لزيادة أثره. ومن أجل تحقيق عملية تجديد موارد ناجحة، حثّ المندوبون الإدارة على الاستمرار في التركيز على ما يجيد الصندوق عمله، وبلورة الميزة النسبية الفريدة للصندوق، ومبررات عمله وإيصالها بصورة فعالة إلى صناع القرار في العواصم، وتقديم رسالة واضحة عن كون التجديد الثاني عشر للموارد تجديدا خاصا، يأتي في وقت خاص، ويتطلب جهدا إضافيا (ولا سيما بالنظر إلى أثر إصلاحات إطار القدرة على تحمل الديون الأخيرة على المستوى المطلوب لتجديد الموارد للإبقاء على أو زيادة دعم الصندوق لأشد البلدان فقرا)، وتوضيح النتائج التي يهدف الصندوق إلى تحقيقها في إطار السيناريوهات المختلفة للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وربطها بأهداف محددة للتنمية المستدامة، بما في ذلك الهدفان 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة. كما أقر المندوبون بأن لدى الصندوق موضوع هام للإدلاء به، وأن عمله يبقى ملحاً ومهماً.

11- ودعم المندوبون النهج الشامل للتدعيم، والتعزيز، والابتكار للتجديد الثاني عشر للموارد. كما أكدوا أن الأعضاء يرغبون في استمرار تركيز جهود الصندوق على مواضيع التعميم الأربعة الخاصة بقضايا البيئة والمناخ، والتمايز بين الجنسين، والشباب، والتغذية، وعلى العمليات في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالنزاع، وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المتكررة، وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي،

تبقى مجالات رئيسية حيث يرغب الأعضاء في رؤية الصندوق يركز جهوده ويواصل رفع مستوى طموحه وقدراته. ومؤتمر الأطراف السادس والعشرون للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ لعام 2020، والمبادرات الدولية الأخرى مثل قمة التغذية من أجل النمو يؤكدان أهمية هذه المواضيع. وشجع المندوبون على تقديم دعم أكبر للشعوب الأصلية، وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في عمل الصندوق. وكان هناك اعتراف بأهمية وضع تركيز أكبر على دور الصندوق في: (1) معالجة تحديات التنوع البيولوجي، مع تسليط عدة مندوبين الضوء على النُهج الإيكولوجية الزراعية؛ (2) دعم الابتكار في الزراعة، بما في ذلك زيادة اعتماد المنتجين على نطاق صغير للابتكارات؛ (3) ضمان النظم الغذائية الشمولية والمستدامة، نظرا إلى الحاجة لزيادة الإنتاجية لضمان القدرة على إطعام السكان المتزايدين. وتمت الإشارة إلى أهمية التجديد الثاني عشر للموارد ضمن سياق الإعداد لقمة النظم الغذائية في عام 2021، وكذلك إلى الأهمية المحتملة للتجديد الثاني عشر للموارد في تنفيذ نتائج القمة.

12- وكان هناك اعتراف واسع بأن الموارد الأساسية وبرنامج القروض والمنح يشكلان الأساس لأثر الصندوق. وكانت هناك مؤشرات على دعم برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +، وبرنامج تمويل القطاع الخاص. إلا أن المندوبين أشاروا إلى الحاجة إلى استراتيجية واضحة لزيادة الموارد الأساسية، وتجنب مخاطر الاستبدال، بالإضافة إلى ضمان أن برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +، وبرنامج تمويل القطاع الخاص مدمجين بشكل جيد في البرامج القطرية للصندوق. كما أثيرت بعض القضايا الهامة بشأن برنامج تمويل القطاع الخاص، بما في ذلك قدرة الصندوق على العمل مع القطاع الخاص، وإدارة المخاطر، وبشأن حاجة الصندوق لأن ينظر بعناية في خبرة التسهيلات الميسرة للمؤسسات المالية الدولية الأخرى في هذا المجال، بما في ذلك نافذة القطاع الخاص للمؤسسة الدولية للتنمية، ومرفق تعزيز ائتمان القطاع الخاص في صندوق التنمية الأفريقي. وشدد المندوبون على أن برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة + ينبغي ألا يتم إدخاله على حساب استهداف المناخ وتعميمه في برنامج القروض والمنح. كما تمت الإشارة إلى أن الندوتين غير الرسميتين حول برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +، وبرنامج تمويل القطاع الخاص ستعقدان في 21 فبراير/شباط 2020. وستكون هاتان الندوتان مفتوحتين لجميع أعضاء هيئة المشاورات، وستوفر فرصة للمزيد من المناقشات حول هذين البرنامجين.

13- وأقر المندوبون بأن الوقت ما زال مبكرا للتعليق بالتفصيل على السيناريوهات المالية للتجديد الثاني عشر للموارد، وأن الإدارة ستواصل العمل عليها تحضيرا لدورة يونيو/حزيران. وكان هناك دعم لحل إطار القدرة على تحمل الديون، واتفاق على أن مستوى منح إطار القدرة على تحمل الديون التي ستقدم من التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق ينبغي أن يحدد كجزء من مشاورات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق على أساس الموارد الأساسية المتعهد بها. وأشار المندوبون إلى أن انخفاض مستوى منح إطار القدرة على تحمل الديون إلى البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا سيقوض تركيز الصندوق على أشد البلدان فقرا. وأحاط المندوبون علما بأنه سيتم استعراض سياسة المنح العادية، وطلبوا المزيد من المعلومات عن المفاضلات بين المنح العادية ومنح إطار القدرة على تحمل الديون، والقيمة المضافة لبرنامج المنح العادية. ووافقت الإدارة على توفير المزيد من المعلومات حول هذه المسائل، ولكنها أشارت إلى أهمية هذه المنح في دعم الأنشطة الإقليمية، والاستجابة للتحديات الإقليمية، وتوفير المرونة في طريقة انخراط الصندوق في السياقات القطرية المختلفة.

14- وناقش المندوبون نهج تخصيص الموارد في فترة التجديد الثاني عشر للموارد، بما في ذلك ما يتعلق بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، والحاجة المحتملة لآلية ثانية للموارد المقترضة. وسلط عدد من المندوبين الضوء على مهمة الصندوق في دعم التنمية الزراعية في جميع البلدان النامية، بينما سلط آخرون الضوء على أهمية المحافظة على التركيز على البلدان منخفضة الدخل، والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وشدد معظم المندوبين على الحاجة إلى ضمان موارد كافية للأوضاع الهشة والدول الجزرية الصغيرة النامية التي

تواجه أوجه ضعف خاصة، بالإضافة إلى أهمية التمويل بالمنح لأفقر البلدان. وجرت مناقشة حول شمولية الصندوق، وانخراط الصندوق مع البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، ودور البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا في استدامة الصندوق وكيف ينبغي للصندوق أن يدير المفاضلات بين التركيز الأساسي على البلدان الأشد فقرا وضعفا، ودعمه للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا التي تعاني أيضا من جيوب الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المناطق الريفية. وأحيط علما بعمل مجموعة العمل المعنية بإطار الانتقال، وتم الاعتراف بأن إطار الانتقال ذاته، الذي تمت الموافقة عليه في عام 2018، قد وفر بالفعل بعض العناصر التي سيتم البناء عليها.

15- وبهذا الصدد، أشارت الإدارة إلى أنه سيتم تقديم عدد من الخيارات لتخصيص الموارد لفترة التجديد الثاني عشر للموارد في الدورة القادمة، بما في ذلك تقسيم الموارد الأساسية بنسبة 0:100، وآلية ثانية للتخصيص من أجل الموارد المقترضة التي تأخذ مخاطر الائتمان في الاعتبار، وتفرق بين البلدان منخفضة الدخل/البلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا والبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا، وتعوض عن إعادة تخصيص الموارد الأساسية بتخصيص موارد مقترضة للبلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا مع ضمان تقسيم عام بنسبة 20:80. وأشارت الإدارة إلى أنها ستحاول في إعداد هذه الخيارات أن توازن بين الحاجة للتركيز على أشد البلدان فقرا، وتعزيز وتبسيط الهيكلية المالية وهيكلية تخصيص الموارد في الصندوق، وزيادة التمويل غير الأساسي للاستثمارات المستهدفة في البلدان متوسطة الدخل من الشريحة العليا بالمقارنة مع فترة التجديد الحادي عشر للموارد. وعبر المندوبون عن وجهات نظر مختلفة حول هذا الموضوع، مع معارضة بعض الدول الأعضاء للتغييرات المقترحة على حصص تخصيص الموارد الأساسية. وتمت الإشارة إلى أن المعادلة الحالية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء لا تنطبق إلا على فترة التجديد الحادي عشر للموارد، إلا أن أي قرار حول الحاجة لإدخال تعديلات على نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، عند الاقتضاء، يمكن أن يتخذ في دورة يونيو/حزيران. وأشارت الإدارة إلى أن المعادلة الحالية كانت نتيجة مناقشة مسهبة، وأنه لا يوجد دليل على أنها تحتاج إلى تعديل كبير حتى الآن.

16- وفيما يتعلق بالجوانب التنظيمية، أشار المندوبون إلى أنه ينبغي للصندوق أن يواصل العمل من أجل ضمان مواءمة المؤسسة مع الغرض، وتعزيز مراكزها الإقليمية ومكاتبها القطرية، وتعزيز المسارات الثلاثة للبشر، والعمليات، والتكنولوجيا. وأكد الأعضاء على دعمهم لسياسة الصندوق بشأن منع أعمال التحرش الجنسي، والاستغلال الجنسي، والاعتداء الجنسي والتصدي لها، ورحبوا بالإجراءات الملموسة التي اتخذها الصندوق لمنع والتصدي للتحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين ضمن مكان العمل وفي عملياته والأنشطة التي يمولها، والمواءمة مع استراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة الواردة في تقرير التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين: نهج جديد (A/71/818). وقدم المندوبون بيانا حول الاستغلال والاعتداء الجنسيين، والتحرش الجنسي أكدوا فيه دعمهم لاتخاذ إجراءات قوية في هذا المجال. وأكدت الإدارة التزامها الكامل بالعمل مع جميع الشركاء لتعزيز سياسة الصندوق بشأن عدم التسامح إطلاقا على جميع المستويات، وأفادت بأن هذا الموضوع سيخضع لمزيد من النقاش في الدورة التاسعة والعشرين بعد المائة للمجلس التنفيذي.

جيم - دورات وخطة عمل هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

17- **الدورات**. كان هناك اتفاق عام على عقد المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق على مدار أربعة دورات. وسوف تعقد الدورة الثانية والرابعة في 16-17 يونيو/حزيران، و10-11 ديسمبر/كانون الأول، على التوالي، في مقر الصندوق في روما. وقد أعلن مندوب الكويت بأن حكومة الكويت ستكون مستعدة لاستضافة الدورة الثالثة في الكويت في أكتوبر/تشرين الأول. وقد وافق أعضاء هيئة المشاورات على ذلك. وسوف تعمل الإدارة مع حكومة الكويت لتحديد تاريخ مناسب، وضمان التنسيق مع الأحداث الأخرى في

أكتوبر/تشرين الأول، مثل الاجتماعات السنوية للبنك الدولي والأحداث المرتبطة بها. وسوف يتم إبلاغ هيئة المشاورات بالتفاصيل في الوقت المناسب.

18- وأشارت الإدارة إلى أن عددا من بلدان القائمة جيم، بمن فيها بلدان مساهمة محتملة في عملية تجديد الموارد، قد طلبت بصورة غير رسمية المشاركة بصفة مراقب صامت في دورات مستقبلية. واقترح رئيس هيئة المشاورات أن تتم الموافقة على ذلك من أجل زيادة عدد الدول الأعضاء المساهمة في التجديد الثاني عشر للموارد إلى أقصى حد. كما أشار المندوبون أيضا إلى وجود ترتيبات متبادلة بين الصندوق، والبنك الدولي- المؤسسة الدولية للتنمية، وصندوق التنمية الأفريقي، وصندوق التنمية الآسيوي لمراقبة هذه المؤسسات لعمليات تجديد موارد بعضها البعض. وتم اقتراح النظر في دعوة منظمات أخرى، مثل الصندوق الأخضر للمناخ، إلى دورات تجديد الموارد في المستقبل.

19- **الأوراق**. تم الاتفاق على أن تعمل الإدارة على الأوراق التالية من أجل دورة يونيو/حزيران:

(1) **ورقة عن مواضيع التعميم**. ستشمل هذه الورقة نهج الصندوق المقترح لمواضيع التعميم الأربعة الخاصة بقضايا البيئة والمناخ (بما في ذلك صلته بالتنوع البيولوجي)، والتمايز بين الجنسين، والشباب، والتغذية، بالإضافة إلى دعم الشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، وترسم الخطوط العريضة للتحسينات في القدرات، ونُهج التعميم، (بما في ذلك في الأوضاع الهشة)، واستخدام التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ومستوى طموح الصندوق، وأهدافه والتزاماته.

(2) **ورقة عن نموذج العمل وإطار التمويل**. ستقدم هذه الورقة تفاصيل عن أولويات الصندوق التشغيلية لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وإطار التمويل، بالبناء على ورقة التوجهات الاستراتيجية لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، والتغذية الراجعة المستلمة في هذه الدورة. وسيتم إيلاء تركيز خاص على الميزة النسبية الفريدة للصندوق، ودوره في الهيكلية الدولية، والخدمات التي يوفرها والتي تلقى إقبالا عليها في السياقات القطرية المختلفة. وسيتم التشديد بشكل خاص على نهج الصندوق في الانخراط في الأوضاع الهشة والمتأثرة بالصراع، وبناء القدرة على الصمود. وسوف تشمل مقترحات لنهج البرنامج القطري في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، بما في ذلك تنفيذ برنامج القروض والمنح، واستخدام الأدوات والأساليب المختلفة، واستخدام الروابط في برنامج القروض والمنح، وبرنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +، وبرنامج تمويل القطاع الخاص، وبين الانخراط الإقراضي وغير الاقراضي. وسيتم عرض إطار تمويل منقح، وسيناريوهات للتجديد الثاني عشر للموارد، كما سيتم عرض مقترح نهج وآليات تخصيص الموارد. كما ستناقش هذه الورقة خطوات مواصلة جعل الصندوق متوائما مع الغرض، بما في ذلك المزيد من اللامركزية، وتعزيز قدرات الصندوق على الإنجاز، وسياسته بشأن التحرش الجنسي والاستغلال والاعتداء الجنسيين. كما سيوفر مؤشرات على النتائج والأثر المتوقعين، بما في ذلك بشأن مؤشرات محددة لأهداف التنمية المستدامة، وكيفية قياسها، بالإضافة إلى المفاضلات عبر السيناريوهات المالية المختلفة.

(3) **ورقة عن التخرج/الانتقال**. كان هناك نقاش طويل ومجموعة من الآراء حول الطلب، الوارد في بيان القائمة ألف، بأن تعرض الإدارة سياسة بشأن التخرج. واعترف جميع المندوبين بأن هذا موضوع معقد وحساس، مع معارضة بعض المندوبين لمناقشة هذه المسألة خلال عملية تجديد الموارد. وأكد رئيس الصندوق بأن هذا الموضوع سبق وأن أثير في مشاورات سابقة لتجديد الموارد وأنه قد يكون له أثر عميق على الصندوق وتجديدات موارده المستقبلية. واستنادا إلى ذلك، دعم عرض ورقة مناقشة. وفي النهاية، وكحل وسط بين وجهات النظر المختلفة، خلص رئيس هيئة المشاورات إلى أن: (1) الإدارة ستقوم بإعداد ورقة مناقشة تحدد خيارات المضي قدما بشأن نهج للتخرج/الانتقال، بما في ذلك إمكانية وضع سياسة محددة للتخرج/الانتقال.؛ (2) ستكون هناك مناقشة تحضيرية لهذه الورقة في

اجتماع غير رسمي مفتوح لجميع أعضاء هيئة المشاورات للسماح بتبادل أولي للآراء قبل دورة يونيو/حزيران، بهدف العمل على التوصل إلى حل وسط بشأن هذه المسألة. ومن ثم ستقدم ورقة المناقشة، مرفقة بمذكرة تلخص النقاط الرئيسية المنبثقة عن الاجتماع غير الرسمي، إلى دورة يونيو/حزيران.

20- وبالإضافة إلى ما ورد أعلاه، سيتم تقديم تحديث بشأن برنامج التأقلم لصالح زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة +، وبرنامج تمويل القطاع الخاص (بما في ذلك الأطر الزمنية، والتمويل، والحوكمة، والتقليل إلى أدنى حد من مخاطر الاستبدال)، بالاقتران مع المسودة الأولية لقرار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

دال – البيانات الختامية

21- لخص رئيس هيئة المشاورات النقاط الرئيسية المنبثقة عن المناقشة، وحدد الخطوات القادمة، شاكرا جميع الدول الأعضاء، والمترجمين الفوريين، وموظفي الصندوق على مساهماتهم في إنجاح الدورة الأولى هذه. وتقاسم رئيس الصندوق تعليقاته الختامية، وشكر البلدان التي أعلنت بالفعل عن تعهداتها للتجديد الثاني عشر للموارد، ودعا جميع الأعضاء لتقييم الوضع ورفع مستوى مساهماتهم.